مقدمة:

من الافتراضات الأساسية لتي يقوم عليها توازن الدخل الوطني ثبات مستوى العام للأسعار ووفقا لهذا الافتراض يتم تحديد توازن الدخل عندما يتساوى الدخل الكلّي مع الإنفاق الكلّي. إلاّ أن افتراض ثبات المستوى العام للأسعار يعد افتراض غير واقعي، فحقيقة الأمر أنّ هناك تغيرات دائمة ومستمرة في المستوى العام للأسعار والتغيرات في الأسعار من شأنها إحداث تغيرات في عناصر الإنفاق الكلّي.

1.مفهوم التوازن العام:

لتحديد القيم التوازنية لكل من مستوى العام للأسعار، مستوى الاستخدام، وسعر الفائدة يجب دمج الأسواق التالية:

سوق لسلع والخدمات: $IS : C(Y_d) + I(i) + G$

سو ق النقد:

$$LM = \frac{\overline{M}}{P} = M^d_t\,(Y) + M^d_s\,(i)$$

سوق العمل:

$$L^d = L°$$

دالة الإنتاج:

$$Y = F(L)$$

بمكن تحديد التوازن العام بدمج الأسواق السابقة، إنّ دالة الطلب على العمل لا تختلف عن دالة الكلاسيك، كما أنّ العرض (الإنتاج) يتحدّد بحجم العمل، إلاّ أنّ حالة الاستخدام غير الكامل تجعل الطلب الفعّال هو الذي يحدّد حجم العرض وبالتالي حجم العمل.

حتى نتمكن من تحديد المستوى التوازني للدخل الوطني مع الأخذ بعين الاعتبار تغيرات الأسعار ويتم ذلك باستخدام منحنيات الطلب الكلي والعرض الكلّي.

2.منحنى الطلب الكلي:

لإيجاد منحنى الطلب الكلّي الذي يربط بين الإنتاج الوطني والمستوى العام للأسعار انطلاقا من نموذج (***ISLM***) أي يرتبط بسوق السلع والخدمات وسوق النقد.

إنّ تقاطع منحنى ***IS*** و ***LM*** يؤدي إلى تحديد مجموعة التوازن من الدخل الوطني وسعر الفائدة وذلك عند افتراض ثبات أسعار P.

$$IS : Y = C(Y_d) + I(i) + G$$

$$LM = \frac{\overline{M}}{P} = M^d_t\,(Y) + M^d_s\,(i)$$

وفي حالة تغير مستويات الأسعار تتغير مستويات التوازن من Y و i من خلال التغيرات في العرض الحقيقي للنقد ممثلا بانتقال منحنى LM.

نفترض ارتفاع الأسعار P_0 إلى P_1 هذا يؤدي إلى انخفاض العرض الحقيقي للنقود متسببا في انتقال منحنى LM إلى اليسار (الأعلى).

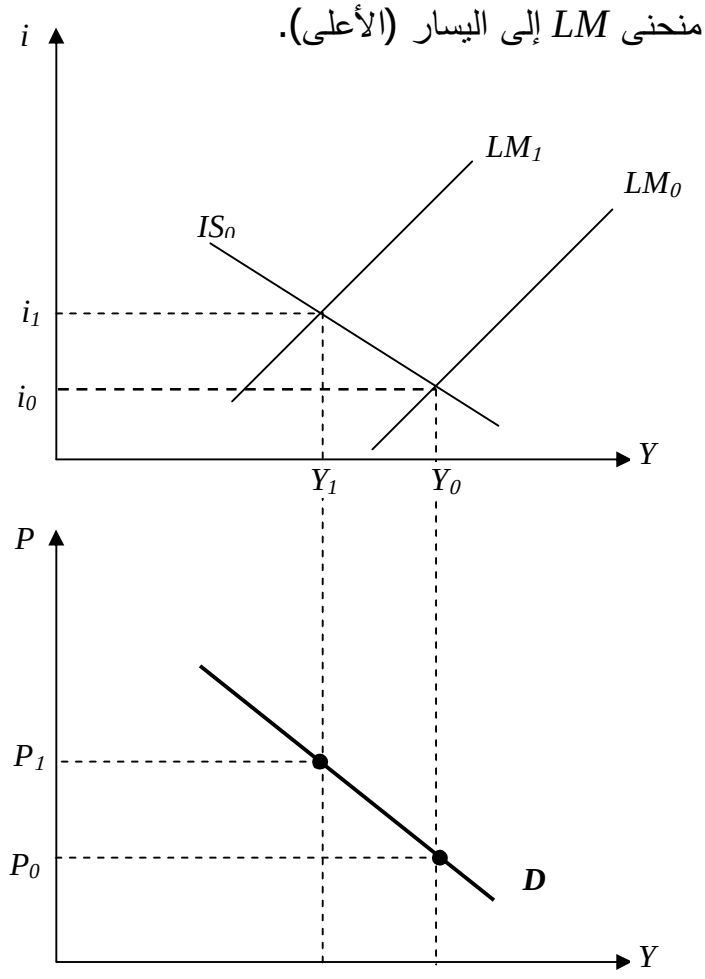

والعكس صحيح في حالة انخفاض مستوى العام للأسعار حيث يؤدي إلى ارتفاع العرض الحقيقي للنقود ، ومن ثم تحوّل نقطة التوازن أي ارتفاع مستوى الدخل التوازني.

نعبر عن هذه العلاقة بين الدخل الوطني ومستوى العام للأسعار **بمنحنى الطلب الكلّي**.

☜ملاحظة : يفترض أنّ مستوى العام للأسعار يتحدّد خارج النموذج .

3.منحنى العرض الكلّي:

لاشتقاق منحنى العرض الكلي الذي يربط ما بين الإنتاج الوطني والمستوى العام للأسعار كما هو مبين في الشكل التالي:

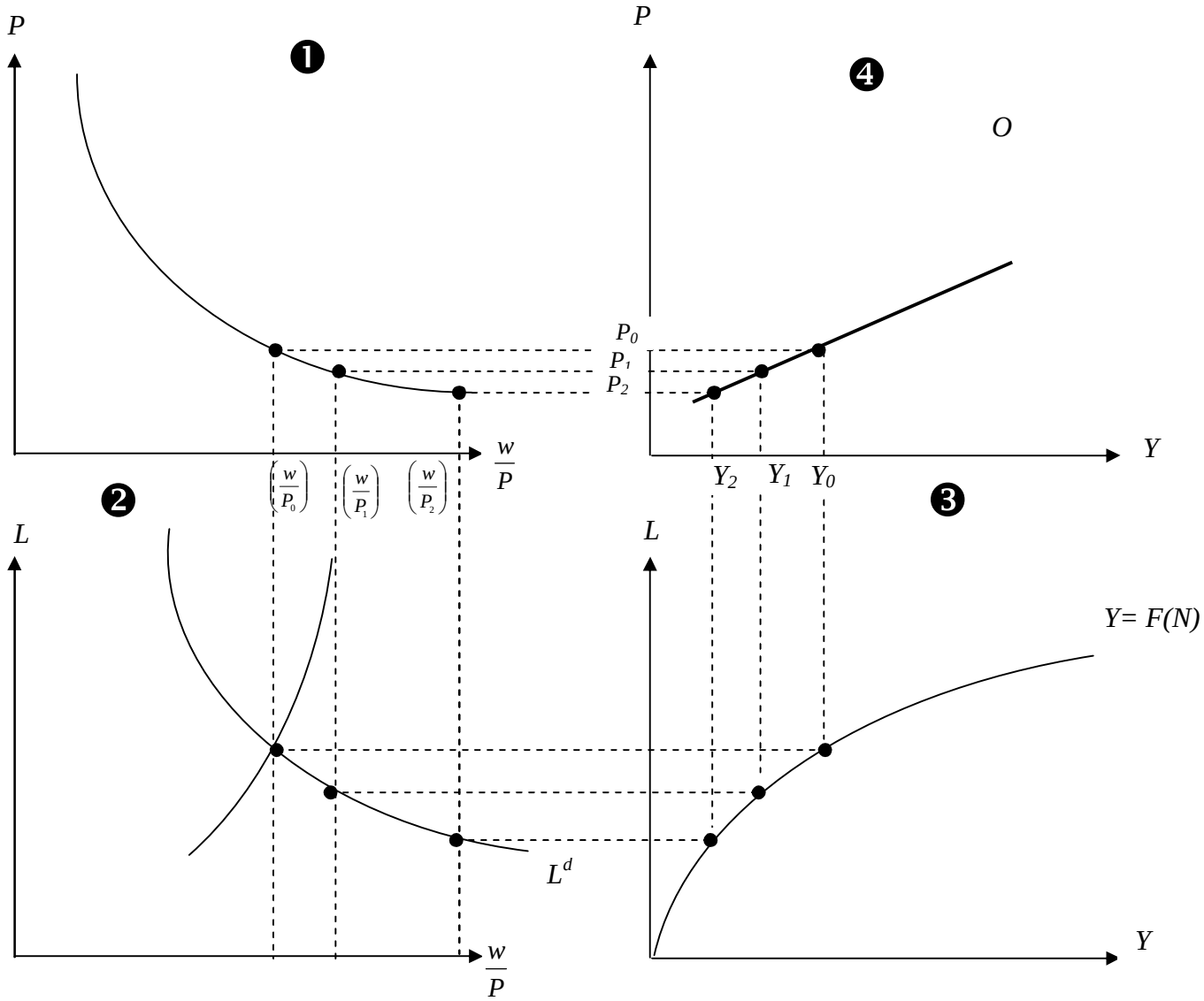

نلاحظ أنّ الانخفاض في مستوى الأسعار مرتبط إيجابيا مع الإنتاج، حيث عندما مستوى الأسعار P_0 يكون الاستخدام الكامل ونهاية الخداع النقدي.

وما يجدر الإشارة إليه هنا هو انخفاض مستوى الأسعار يؤدي إلى زيادة عرض النقود الحقيقي وفي المقابل سينخفض معدل الفائدة، وانخفاض معدل الفائدة يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار، وبالتالي زيادة مستوى الدخل التوازني.

4.تحديد التوازن الكلي بيانيا:

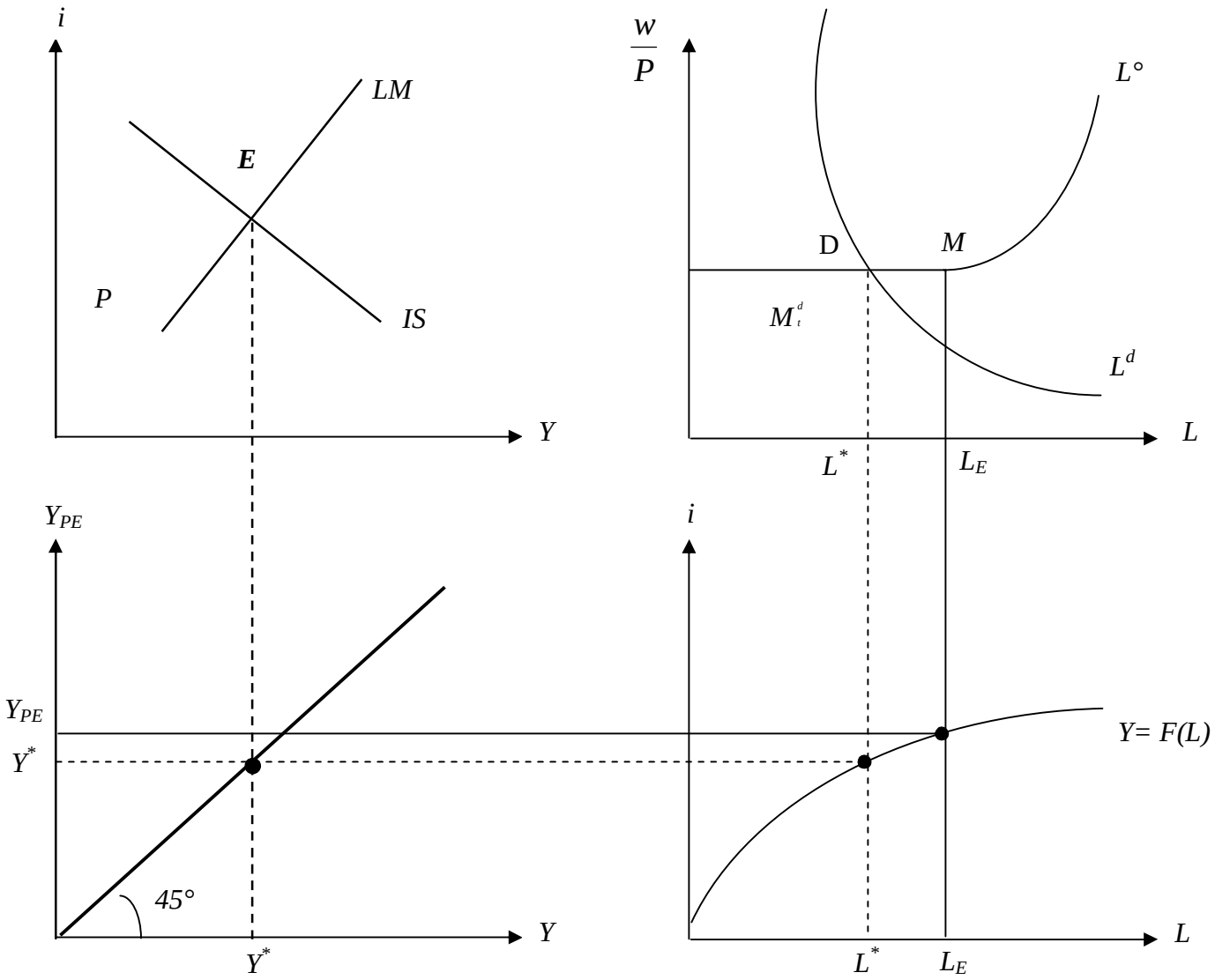

ما يجدر ملاحظاته هو أنّ حجم الإنتاج الذي تتوازن عنده سوق السلع والخدمات وسوق النقد (Y^*) هو أقل من حجم الإنتاج الموافق لحالة الاستخدام الكامل (Y_{PE}) الذي تتوازن عنده سوق العمل ($L_E = \bar{L}$).

يعني هذا أنّ التوازن المحصل عليه في نهاية الأمر هو توازن الاستخدام غير الكامل (Equilibre sous-emploi) الذي ترافقه بطالة غير إرادية (إجبارية) والسبب في ذلك هو أنّ معدل الأجر الحقيقي السائد هو غير مرن.

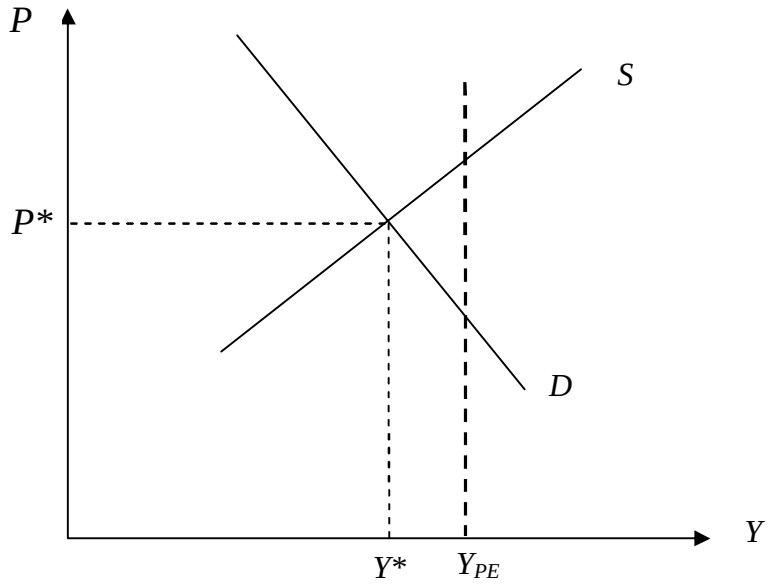

5.أثر السياسات المالية والنقدية على التوازن العام:

تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى تحول منحنى IS إلى جهة اليمين متسببا في انتقال منحنى الطلب الكلي إلى D_1 فيزداد الإنتاج ومستوى الاستخدام (حالة الكساد في الاقتصاد).

وتكمن الصعوبة الأساسية في مثل هذا التحليل في أنّ الأخذ بافتراض ثبات مستوى العام للأسعار.

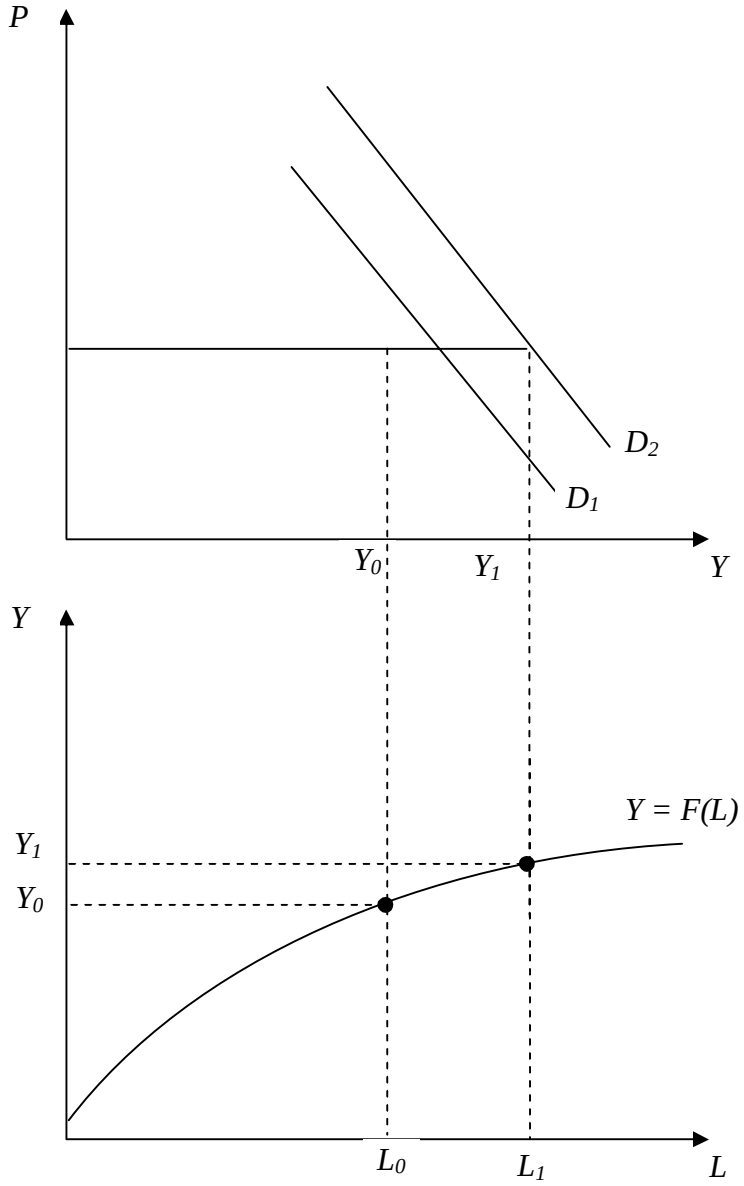

❑ تـــمـــــريـــــن:

ليكن لدينا المعلومات التالية:

دالة الاستهلاك: $C = 0,87\ (Y - T)$

دالة الإستثمار: $I = 300 - 1500\ i + 0,03\ Y$

الإنفاق الحكومي: $G = 250$

الضرائب: $T = 160$

الطلب على النقود من أجل المعاملات: $M^d_t = \frac{1}{S} P.Y$.

الطلب على النقود من أجل المضاربة: $M^d_s = 100 - 800i$

عرض النقود: $M^S = 450$

دالة الإنتاج: $Y = 4\ (L)$

متوسط الأجر في اليوم: $w = 100$

❑ المطلوب:

إيجاد القيم التوازنية لكلّ من معدل الفائدة والدخل الوطني والمستوى العام للأسعار، ومستوى الاستخدام (التوظيف).